مجلة
الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies
Faculty of Politics and Economics
Suez University

مجلة علمية محكمة
(نصف سنوية)
تصدر عن
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

تأسست المجلة عام 2021

print Issn :2805-3028

ONLINE ISSN :2805-3036

https://psej.journals.ekb.eg/

السنة (٤)

العدد (١)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
وليست مسئولية كلية السياسة و الاقتصاد جامعة السويس

الترقيم الدولى الموحد للطباعة :3028-2805
الترقيم الدولى الموحد الإلكترونى :3036-2805

مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies

مجلة علمية متخصصة في الشئون السياسية والاقتصادية

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://psej.journals.ekb.eg

تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد (١) - السنة (٤)

تصدر نصف سنويًا

تأسست المجلة عام 2021

مدير التحرير
ا.د/ أحمد سعيد البكل

رئيس التحرير
ا.د/ أحمد محمود جلال

رئيس مجلس الا دارة
ا.د/ نيبال عز الدين عبد البارى

المسارات الموضوعية والنظرية لتطور التنمية المستدامة

مصطفى أحمد محمد

مدرس مساعد العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

m.ahmed@suezuni.edu.eg

إشراف

أ.د/ سيد أبو ضيف أحمد

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

Sayed.abodaif@eco.suezuni.edu.eg

أ.د/ أحمد سعيد البكل

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

Ahmed.elbokl@eco.suezuni.edu.eg

الملخص:

أطلقت الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، التنمية المستدامة كمفهوم وخطة عمل للمجتمع الدولي، تقوم على بلورة جميع الجهود الفكرية والعملية للإنسان في سبيل تحقيق نهضته ورقيه؛ ولأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب جهدًا جماعيًا، تتداخل فيه الفواعل من الدول وما دونها أو فوقها، فإن فلسفات ومنطلقات تحقيق تلك الأهداف قد تنوعت وتعقدت. وتحاول الورقة تتبع المسارات الموضوعية والنظرية لنشأة التنمية المستدامة، ثم بحث أبعادها الرئيسية والفرعية، وخصائصها الجوهرية والنوعية، لفهم أعمق لظاهرة التنمية المستدامة، وتمييزًا لها عن باقي الجهود التنموية، مساهمةً في ترشيد عملية التعاون للجهود التنموية لتحقيق التنمية المستدامة. واعتمدت الورقة على منهجية علمية محددة، وهي الاستنباط، حيث حاولت استنباط المسارات النظرية والأبعاد والخصائص من الأفكار الكلية لظاهرة التنمية المستدامة التي تظهر في وثائق الأمم المتحدة ومنظري السياسات التنموية المختلفين.

وتوصلت الورقة إلى عدد من النتائج منها: أن التنمية المستدامة حتى تصل إلى ذروة المجهود العقلي والمادي للبشر، مرت بأربع مراحل في مسارها الموضوعية وهي: النمو، الإنتاج، جودة الحياة، الاهتمام بالبيئة، وأربع مراحل أخرى في مسارها النظري وهي: التحديث، التبعية، النظام العالمي، العولمة. وفي سبيل تمييز التنمية المستدامة، عن باقي الجهود والظواهر التنموية، وأن التنمية المستدامة تنصرف إلى أبعاد رئيسية هي الأبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية؛ وكذلك إلى أبعاد فرعية هي الأبعاد: المؤسسية، والتكنولوجية، والمعيارية، والنظمية. ولابد أن تتسم بخصائص جوهرية أهمها: الشمولية، والتكاملية، والاستمرارية، وخصائص أخرى نوعية ترتبط بالأبعاد الرئيسية لها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، أجندة ٢٠٣٠، رؤية مصر.

تمهيد:

اتجهت أنظار جميع الفاعلين الدوليين إلى التنمية المستدامة، باعتبارها خارطة طريق للبشرية Roadmap of humanity، ومع تضمين مسائل اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسسية بشكل متداخل ومعقد في إطار مفهوم التنمية المستدامة، ازداد عدد الباحثين من مجالات معرفية مختلفة لدراسة مفهوم التنمية المستدامة بشكل خاص، وظاهرة التنمية بشكل عام.

اتساقًا مع هذا التعدد والتنوع في خلفيات الباحثين ودراساتهم التي تناولت التنمية والتنمية المستدامة، تعددت الاقترابات والمداخل والمناهج التي تناولتها أدبيات التنمية؛ انطلاقًا من أطر نظرية مناسبة لمجالات الباحثين المعرفية.

ولأن التنمية باتت مجالاً معرفيًا بينيًا، تداخل فيها جميع العلوم الإنسانية، وحتى تتناولها الورقة بشكل يعكس هذه البينية، فقد بُنيت الورقة على قسمين، يعكسان التطور في مفهوم التنمية لدى المجتمع الدولي، وكيف انتقل من إطار المعارف الاقتصادية إلى جميع المعارف الإنسانية بوصولها إلى مفهوم التنمية المستدامة ذُروة المجهود العقلي والمادي التنموي لدى البشر، وقمة ما توصل إليه المجتمع الدولي والعلمي، والشكل الأمثل للتنمية المتمايز عن باقي أشكال التنمية من حيث الأبعاد والخصائص.

المشكلة البحثية:

تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة بينية تُعالجها مختلف العلوم الإنسانية، ومع ذلك تتركز معالجاتها النظرية في حقل المعرفة الاقتصادية، رُغم أهمية المعارف السياسية لتلك الظاهرة؛ لذلك تحاول الورقة توفير أساس نظري تنطلق منه الأبحاث والدراسات في مجال العلوم السياسية.

وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١- عبر أي مسارات تطورت التنمية المستدامة، لتصبح ذروة المجهود العقلي والمادي للبشر في مجال التنمية؟

٢- كيف يمكن تحديد ظاهرة التنمية المستدامة، والتمييز بينها وبين أي نشاط تنموي آخر يقوم به البشر؟

٣- ما الأبعاد التي تؤطر لظاهرة التنمية المستدامة؟

٤- ما الخصائص التي تتميز وتتسم بها ظاهرة التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

توفر الورقة خلفية وإطار نظري لباحثي العلوم السياسية على وجه الخصوص، لدراسة ظاهرة التنمية المستدامة، بما يتوافق مع طابعها البيني.

منهجية البحث:

اعتمدت الورقة على المنهج الاستنباطي بالأساس، من خلال استنباط المسارات النظرية التي تطورت من خلالها ظاهرة التنمية المستدامة، وكذلك خصائصها وأبعادها المختلفة، مع استخدام أداة تحليل المضمون على الوثائق الرسمية خصوصًا وثائق الأمم المتحدة.

نطاق البحث:

تعتبر الورقة نظرية بشكل أساسي، لذلك لا تحتوي على إطار مكاني، لكن إطارها الموضوع يقتصر على موضوعات "تطور التنمية، وخصائص التنمية المستدامة، وأبعادها"، وإطارها الزمني يبدأ منذ إطلاق أجندة التنمية المستدامة في ٢٠١٥، وحتى أبريل ٢٠٢٥.

تقسيم البحث:

تنقسم الورقة إلى جزئين رئيسين، هما:

١- أولا: تطور مفهوم التنمية، تتناول الورقة فيه (مسارات تطور التنمية حتى وصلت إلى التنمية المستدامة).

٢- ثانيًا: أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها، وتنقسم إلى (مفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها، وخصائصها).

أولاً: تطور مفهوم التنمية:

تُعرف التنمية Development في أبسط معانيها على أنها عملية تطويرية يتم فيها زيادة القدرات البشرية المختلفة؛ وتختلف عن النمو Growth في أن الأولى تعتبر عملية يقوم بها البشر بشكل متعمد لتحقيق أهداف معينة، بينما النمو عملية تلقائية تحدث بغض النظر عن التدخل الخارجي، رُغم أن التدخل عامل مؤثر في مقداره واتجاهه.

ولأنه قد استقر في أذهان المجتمعات البشرية قبل الثورة الصناعية الأولى أن مقدار الموارد والثروات على كوكب الأرض ثابت ومحدود، فكان الطريق الرئيسي لزيادة ثرواتها الغزو والتوسع والأفقي، إما على حساب مجتمعات أقل منها في القوة، أو على أراض غير مأهولة بالسكان؛ الأمر الذي أدى إلى إغفال مفهوم التنمية لدى المجتمعات البشرية والمجتمع العلمي.

بانطلاق الثورة الصناعية الأولى، وإدراك الإنسان أنه من الممكن زيادة موارده عن طريق تعظيم انتاجه، بدأ مصطلح التنمية في البروز باعتباره مضاعفة الإنتاجية، ورفع الناتج المحلي سواء لدولة أو مؤسسة أو فرد؛ وهكذا صُبغ المفهوم بالطبيعة الاقتصادية، وارتبطت التنمية بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى.

ومع ظهور أفكار المفكر الإنجليزي توماس روبرت مالتوس Thomas Robert Malthus، المقارنة لنمو السكان في مواجهة نمو الموارد، حيث رأى أن نمو السكان يزيد وفق متوالية هندسية، بينما النمو في الموارد –الإنتاج الزراعي– فيزيد وفق متوالية حسابية، الأمر الذي سيؤدي في لحظة معينة إلى ظهور أفراد لا نصيب لهم من الغذاء، وعلى حد وصفه سيكون[i]

"لا مكان له على وليمة الطبيعة... وتخبره الطبيعة أن يرحل...".

لم يتحدث "مالتوس" عن التنمية Development وإنما كان حديثه عن النمو Growth سواء كان نمو السكان أو نمو الموارد –الغذائية–، ورأى ضرورة اتخاذ تدابير للموازنة بين الزيادة السكانية، وقدرة الموارد الطبيعية المحدودة؛ كنتيجة للمخاوف التي

أثارها مالتوس، بدأ الباحثون في تناول أفكار تضمن تلك التدابير، كان أبرزها تعظيم تلك القدرات باستخدام التقنيات الصناعية والتكنولوجية.[ii]

يمكن النظر لتلك الأفكار على أنها بداية الدراسة المنظمة لمفهوم التنمية، حيث تحدث المفكرون على تدابير يتخذها البشر بشكل متعمد لتحقيق أهداف معينة، وهي تعظيم الموارد والقدرات.

وينقسم التطور في مفهوم التنمية إلى مسارين متوازيين، (المسار الموضوعي للتنمية – المسار النظري للتنمية)، يوضحهم الشكل التالي:

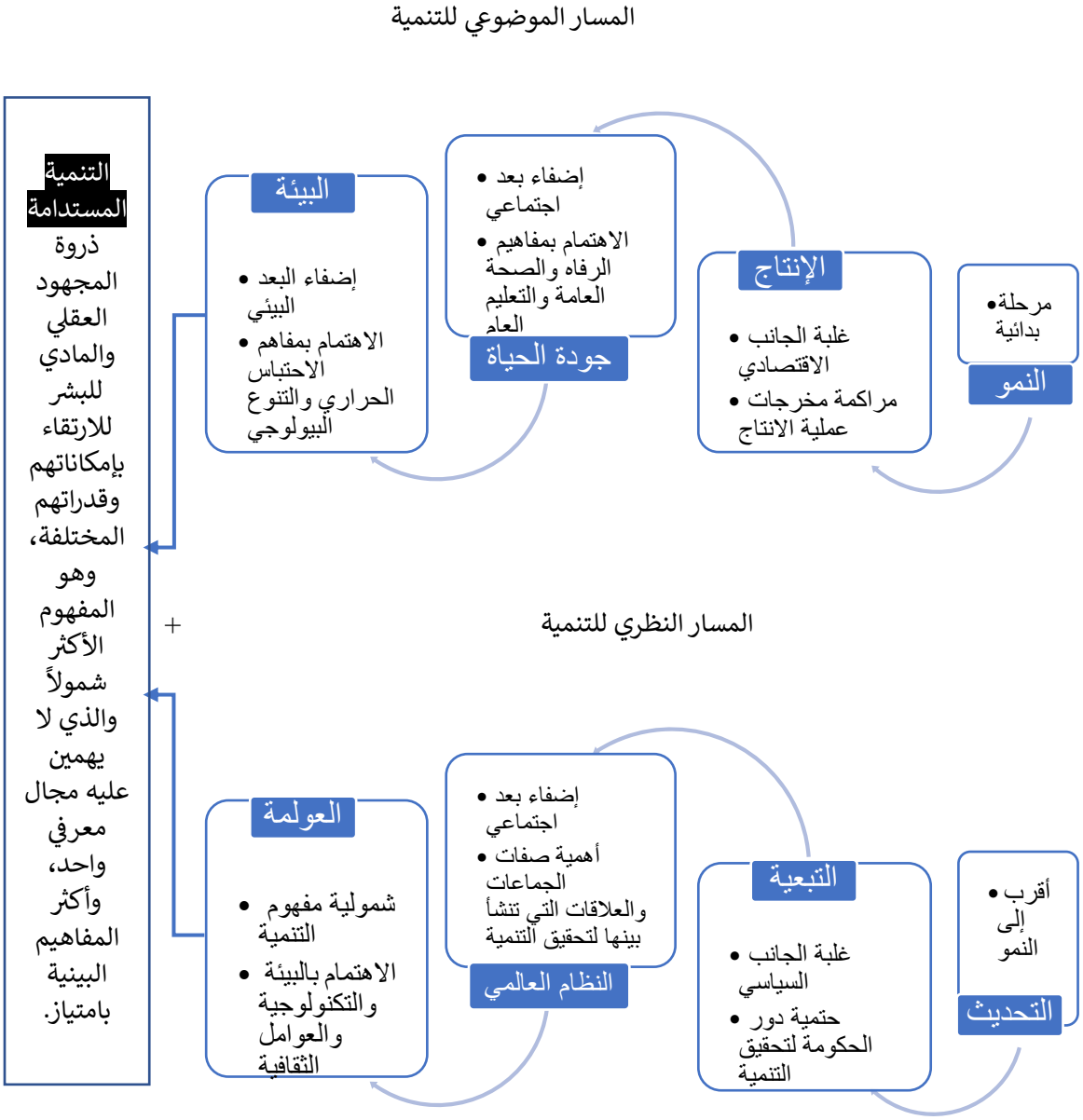

الشكل (١)

شكل يوضح مساري تطور التنمية الموضوعي والنظري

*الشكل من إعداد الباحث.

أ- المسار الموضوعي للتنمية:

عرف البشر التنمية بشكل معقد في ممارستهم العملية قديمًا، يمكن تمييزها من خلال صعود وهبوط الحضارات قديمًا. ولكنها برزت جليًا في منتصف القرن التاسع عشر، كنتيجة للثورة الصناعية الأولى أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، التي حولت أنماط الإنتاج عبر سلسلة من الاختراعات، التي ضاعفت من إنتاج البشر.[iii]

مع تحول أنماط الإنتاج، بدت التنمية كمرادف لمراكمة ومضاعفة مخرجات العملية الإنتاجية، بعد اختراع الآلة البخارية؛ فأصبح مقياس التنمية هو قيمة الدخل القومي بشكل عام، بغض النظر عن كيفية توزيعه، الأمر الذي حكر التنمية في المجال الاقتصادي التقليدي.

أدى التركيز على قيمة الدخل القومي، والذي لم يكن يهتم في بدايات القرن التاسع عشر بكيفية توزيعه داخل المجتمع إلى بروز نوعًا من المشكلات الاجتماعية بين أطياف المجتمع، تلك المشكلات ساهمت في حدوث اضطرابات أثرت على قيمة الدخل القومي؛ بالتالي رأى مفكري الاقتصاد والتنمية أن التركيز على قيمة الدخل القومي دون انعكاس هذه القيمة على حياة أفراد المجتمع قد تعكس أثار التنمية، الأمر الذي سيعود بالسلب على الدخل القومي.[iv]

فظهرت مفاهيم مثل الرفاهية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، لقياس انعكاس أثر التنمية على حياة الأفراد من جهة، ومن جهة أخرى لتكتسب التنمية بعدًا اجتماعيًا، مع الاقتصادي.

اتسع البعد الاجتماعي للتنمية، عندما انتبه المجتمع البشري إلى تلك الأضرار التي يسببها التلوث الناتج عن الثورة الصناعية والنشاط الصناعي، على صحة الأفراد خصوصًا الطبقات العاملة والفقيرة التي تعيش في مناطق قابلة لاحتضان الأمراض ونقل العدوى؛ الأمر الذي أثر على النشاط الصناعي من ناحية، ومن ناحية أخرى أثر على جودة حياة الأفراد.

قاد إيدوين تشادويك Edwin Cahdwaick، وهو محام إنجليزي، وعضو لجنة قانون الفقراء Poor law commission في لندن، حملة عُرفت بـ" صحوة الصرف الصحي Sanitary awaking" عندما قام بدراسة عام ١٨٣٨ على الأحياء الفقيرة والمدن الصناعية، ربط فيها بين النشاط الصناعي وما يترتب عنه من تلوث وأمراض تؤثر على حياة الأفراد وأدائهم، وبمجرد خروج تقريره عن الدراسة، قام باحثون من مجتمعات أخرى غربية مثل الولايات المتحدة بدراسات مماثلة لتؤكد نتائجه.[v]

انطلاقًا من جهود تلك الحملة، بدأت المجتمعات في تبني ونشر مفاهيم الصحة العامة Public Health، والتوسع فيها من مجرد الحفاظ على النظافة العامة، إلى مكافحة الأمراض وبناء المستشفيات وتعديد نوعيتها؛ الأمر الذي ربط بين الصحة العامة ورقي المجتمعات، وبالتالي بدأ اعتبار الصحة العامة واحدة من مؤشرات التنمية أو قدرة المجتمعات على تحقيق التنمية.

بالنسبة لبعد اجتماعي آخر وهو التعليم، فقد كان محدودًا قبل الثورة الصناعية، يقتصر على فئة قليلة جدًا من ذكور الطبقات النبيلة في المجتمعات الغربية، ولكن باندلاع الثورة الصناعية واحتياج المصانع إلى رأسمال بشري قادر على الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى مع تراكم ثروات الدول وحكوماتها من مخرجات الثورة الصناعية، قامت الدول بدعم التعليم والتوسع فيه ليصبح التعليم لكل الأطفال، ويُسمح للإناث بالانخراط فيه، فضلاً عن التوسع في مؤسساتها نوعيًا ليخرج من ملكية الكنيسة إلى المدارس والمعاهد والكليات والجامعات وغيرها، بالإضافة إلى التنوع في المحتويات والمناهج من المناهج الكلاسيكية إلى تلك التي تخدم التطور وتزيد الإنتاج.[vi]

استمر تركيز الباحثين على البعدين الاقتصادي والاجتماعي كأسس للتنمية، مع محاولات لإضفاء بعد ثالث للتنمية، تبلور في المؤتمر العالمي الأول للبيئة، الذي أقامته الأمم المتحدة في ستوكهولم عام ١٩٧٢، فطرح مجموعة من التحديات تواجه بشكل أساسي الحفاظ على استدامة التنمية الاقتصادية من خلال الاصطدام بموارد الأرض المحدودة وتجاوزها ما يؤدي إلى الانهيار في المستقبل، وتوالت بعدها المؤتمرات والقمم والدراسات لتوضيح أهمية البعد البيئي لاستمرارية التنمية الاقتصادية،

حتى شكلت الأمم المتحدة مجموعة عام ١٩٨٧ رأستها رئيسة وزراء النرويج جرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Bruntland ١٩٨٦ – ١٩٩٦، والتي أخرجت التقرير الشهير "مستقبلنا المشترك Our common future" الذي أطلق عليه تقرير برونتلاند.[vii]

عزز التقرير من مفهوم حديث وبلوره، وهو مفهوم التنمية المستدامة، على أنه تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

وعلى عكس البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، واللذين كانا محورًا لتركيز باحثي التنمية من أجل زيادة ورفع معدلات التنمية، جاء البعد البيئي لا لرفع معدلات التنمية آنيًا، وإنما للحفاظ على استمرارية معدلاتها أطول فترة ممكنة.

في هذا السياق، أشارت الدكتورة Nancy H. Chu* إلى أنه "من المفارقة أن التركيز الضيق على الاقتصاد، غير كافٍ لتحقيق التنمية الاقتصادية أصلاً"،[viii] لتوضيح أهمية الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية التي أضافتها جهود باحثي التنمية إلى المفهوم، لتعزيز مخرجاته إلى أقصى حد وإلى أبعد فترة زمنية ممكنة؛ لينتقل المفهوم من مجرد مراكمة الإنتاج الاقتصادي إلى تعزيز الجوانب الاجتماعية للأفراد كالرفاهية والصحة والتعليم، وحماية الجوانب المتعددة للبيئة وعدم استنزافها، كمفهوم شامل للتنمية، تحت اسم "التنمية المستدامة"، مع ملاحظة أن جهود باحثي التنمية مازالت مستمرة في إضفاء أبعاد جديدة تعزز من ناتج واستمرارية عملية التنمية.

ب- مسار نظريات التنمية:

وضح تناول المسار الموضوعي للتنمية كيف تمدد واتسع مسار التنمية من حيث طبيعته على مستوى ممارسات البشر في إطار عملية التنمية؛ بالإضافة إلى المسار الموضوعي، كان هناك مسار نظري برز في أفكار وكتابات منظري وباحثي التنمية.

يهدف تناول مسار نظريات التنمية بيان تطور وعي المجتمع العلمي بمفهوم التنمية، والذي نتج أساسًا من تفاعلهم مع مخرجات ونتاج اتساع مواضيع التنمية.

ومع تعدد نظريات التنمية، اختلف المفكرون في تحديد تقسيم واحد لمراحل تطور تلك النظريات؛ لهذا تعتمد الورقة تقسيم جيوفاني إيفرين ريس Giovanni Efrain Reyes* في بحثه بالمجلة النقدية للعلوم الاجتماعية والقانونية بجامعة كومبلوتنس Complutense university بمدريد، الذي قسم نظريات التنمية إلى أربع نظريات رئيسة وهي: نظريات التحديث Modernization، ونظريات التبعية Dependency، ونظريات النظام العالمي World system، ونظريات العولمة Globalization، بالإضافة إلى نظريات التنمية المستدامة Sustainable development.[ix]

ستتناول الورقة جوهر كل مدرسة من تلك النظريات دون التطرق إلى جميع أبعادها، بالقدر الذي يخدم موضوع الدراسة، والذي يستهدف توضيح كيف تطور فهم المجتمع العلمي للتنمية وبلورته لهذا المفهوم في إطار نظري، كما يلي:

١- نظريات التحديث Modernization theories: وهي بمثابة مدرسة اقتصادية بالأساس، برزت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، مع بروز الولايات المتحدة كقوة وقطب دولي، حيث قام المنظرون بمرادفة ارتقاء الولايات المتحدة بمفهوم التنمية، وحاولوا تجريد هذه التجربة وبلورتها في شكل نظري لتوضيح ماهية التنمية وكيف يمكن تحقيقها.

وأبرز منظري هذه المدرسة كان والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow، عالم الاقتصاد صاحب نظرية مراحل النمو Stages of growth، الذي رأى أن التنمية ما هي إلا عملية منهجية منظمة تحدث على مراحل خمسة وهي: (المجتمع البدائي، ثم التحضير للانطلاق، ثم الانطلاق، ثم النضج، ثم الاستهلاك الوافر).[x]

لم تختلف الرؤية العامة لمنظري تلك المدرسة عن روستو، من حيث اعتبار أن التنمية هي عملية منهجية منظمة تتم على مراحل بشكل آلي، حتى أن محور أفكارهم عن التنمية هي النمو Growth، والتي رُغم أنها برزت أعقاب الحرب العالمية الثانية،

إلا أنها توازي المراحل الأولى في التطور الموضوعي للتنمية، عندما كان محور التنمية عند البشر هي مجرد النمو Growth، كما تناوله المحور الموضوعي.[xi]

٢- نظريات التبعية Dependency theories: عجزت العديد من الدول خصوصًا النامية عن تطبيق نماذج منظري التحديث، فبرزت في ستينيات القرن العشرين مدرسة أخرى تتحدث عن أن التنمية ليست تلقائية وآلية كما اعتقدها منظرو التحديث، وإنما عملية مرتبطة على عوامل عديدة أهمها علاقة الارتباط بين الدول النامية والمتقدمة.[xii]

عظمت نظريات التبعية من دور الدولة باعتباره الأساس لعملية التنمية، عكس التحديث، فرأى منظروها من ضرورة سيطرة الدولة على السياسات المالية والنقدية، وتدعيم دورها في عمليات الاستثمار وتوجيه رؤوس الأموال وعمليات التجارة الخارجية، وغيرها من الأمور التي أهملتها نظريات التحديث.[xiii]

بذلك تعتبر نظريات التبعية نقلة أخرى في مسار التنمية النظري، حيث وسعت من إطارها النظري لتشمل المسائل السياسية بدلاً من تلك المتعلقة بعمليات التصنيع والإنتاج فقط.

٣- نظريات النظام العالمي World system theories: لم يتمكن منظرو التبعية من إيجاد حلول واضحة للدول النامية لتحقيق التنمية، ورفع مستوى وجودة معيشة مواطنيها، خصوصًا في ظل العلاقات المتداخلة بين عوامل متعددة غير الدول مثل الشركات الكبرى والمجموعات العرقية المختلفة، فقد عززت نظريات التبعية من ضرورة دور الدولة، في مواجهة العوامل الأخرى.

ومع الواقع الجديد الذي فرضته ديناميات التكنولوجيا والاتصالات بين الدول والمجموعات المختلفة، برز مجموعة من المنظرين يعتقدون أنه لا يمكن إحداث نقلة أخرى في مسار التنمية النظري إذا اقتصر التركيز على العوامل السياسية المتمثلة في الحكومات، فهناك عوامل تاريخية واجتماعية تؤثر على التفاعلات بين الجماعات المختلفة، الأمر الذي وسع من منظور بحوث التنمية بإنخراط منظرين من علم التاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا.[xiv]

كانت هذه الأفكار وسيلة لتغيير وحدة التحليل الأساسية من وجهة نظر مدرسة التبعية التي ركزت على العلاقات الداخلية للحكومات الوطنية، إلى النظر أن العالم جميعه هو وحدة التحليل الأساسية، وأنه يتحدد من خلال التفاعلات بين عوامل مختلفة غير تلك المتعلقة بالحكومات الوطنية، مثل الشركات خصوصًا الكبرى منها، والجماعات العرقية والعلاقة بينها، ومؤسسات التمويل الدولية وعلاقتها بالدول والشركات والجماعات العرقية التي تحكم عملية انتقال رؤوس الأموال لتمويل المشروعات التنموية الطموحة، فضلاً عن العلاقات التجارية بوصفها أهم تلك التفاعلات التي تحدد شكل وحدة التحليل الأساسية وهي العالم.[xv]

بذلك اتسع الإطار النظري للتنمية مرة أخرى، ليُضاف إلى جانب مسائل الاقتصاد والسياسة إلى المسائل الاجتماعية المتعلقة بالجماعات دون مستوى الدول والتفاعل بينها، مثل الجماعات العرقية والشركات، وحتى تلك الجماعات فوق مستوى الدول مثل المنظمات الدولية بمختلفة أنواعها.

٤- نظريات العولمة Globalization theories: انطلقت نظريات العولمة مما انطلقت منه نظريات النظام الدولي، حيث نظرت للعالم نظرة شاملة كوحدة تحليل أساسية تحتوي على تفاعلات متعددة الأبعاد، لكنها أضافت أبعاد أخرى أهملتها نظريات النظام العالمي.

فمن حيث السياق، برزت نظريات النظام العالمي كرد فعل على فشل نظريات التبعية التي رُبط بينها وبين الإرث الاستعماري، الأمر الذي جعلها تسود في بيئة تدعم التغيرات الثورية العنيفة؛ لكن نظريات العولمة جاءت في محاولة لتهذيب هذا الميل العنيف بإضفاء البعد الثقافي، فدعت إلى دراسة ثقافات المجموعات المختلفة كوسيلة لتأقلمهم وزيادة المنافع المتبادلة بينهم.[xvi]

أضافت كذلك نظريات العولمة مسائل الاتصالات وما تضيفه من فرص لربط ونقل متطلبات التنمية المادية والمعرفية، فضلاً عن ضرورة امتلاك التكنولوجيا وكيفية استخدامها، واتساقًا مع اهتمامات البشرية التي نشأت بسبب تطور الاتصالات

خصوصًا التي أدت إلى تأثر جميع البشر بسلوكيات أي جماعة، تم إضفاء البعد البيئي وضرورة مراعاته عند القيام بأي سلوك هادف إلى تحقيق التنمية.[xvii]

بذلك اتسع الإطار النظري للتنمية لدرجة لم تجعل أي فرع من فروع المعرفة النظرية مهيمنًا عليه، فهو يشمل المعارف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية والبيئية، ما جعل التنمية مجال بيني بامتياز يحتاج جميع فروع المعرفة الإنسانية لدراسته وفهمه وتحقيقه.

٥- التنمية المستدامة Sustainable development: تُعرف التنمية المستدامة في أبسط تعاريفها على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.[xviii]

رُغم ما يبدو على التعريف من تكريسه للجانب البيئي، لارتباط نشأة المفهوم بلجنة بروتلاند التي عُنيت بالبيئة والتنمية، إلا أن ما يتخلل مفهوم التنمية المستدامة من جوانب وأبعاد يوضح شموله بشكل غير مسبوق للجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وغيرها من جوانب تتعلق بالوجود الإنساني من الأساس.

وسيتم تناول هذه الجوانب والأبعاد بالتفصيل في القسم الثاني الخاص بخصائص التنمية المستدامة؛ ولكن في هذا السياق، يجب الإشارة إلى أن التنمية المستدامة هي ذروة المجهود العقلي والمادي لبشرية فيما يتعلق بالارتقاء بإمكاناتها وقدراتها.

ثانيًا: أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها:

تنظر الورقة إلى التنمية المستدامة باعتبارها قمة التطور العلمي والعملي، العقلي والمادي، النظري والموضوعي، لجهود البشرية في سبيلها للارتقاء، ولفهم أعمق للتنمية المستدامة، يجب تناول مفاهيم التنمية المستدامة اللغوية والاصطلاحية، لاستخلاص أهم خصائص وأبعاد هذه العملية.

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية في اللغة العربية مصدرًا من الفعل "نما"، ففي القاموس المحيط يُقال نمّى النار يعني رفعها وأشبع وقودها، ونمى الرجل يعني سمن.[xix] وفي لسان العرب، فالنماء يعني الزيادة والكثرة والرفعة.[xx] ويتفق معهما المعجم الوسيط، حيث يشير النما إلى الزيادة والكثرة، فيُقال أنمى الشيء أي زاده ورفعه وكثّره.[xxi]

أما في اللغة الإنجليزية، فـ Development من الفعل Develop تتفق في معناها في العربية من حيث إنها تعني الزيادة والكثرة من جهة، ولكنها تضم معانٍ أخرى لا تشير إليها التنمية في اللغة العربية بشكل مباشر، حيث عرفها قاموس كامبريدج Cambridge dictionary على أنها تعني التغير في الشيء إلى وضع أكثر تقدمًا والتطوير فيه، أو اختراع وابتكار شيء أكثر تطوريه.[xxii] أو كما عرفها قاموس Collins على أنها التغير في الشيء ليصبح أكثر كمالاً، أو فعالية، أو ظهورًا.[xxiii]

وبشكل عام فقد اتفقت اللغتان على مفهوم "تنمية" من حيث إنها إحداث زيادة، ورفعة، وارتقاء، لحالة معينة أو لشيء معين.

أما بخصوص مستدامة، فهي اسم فاعل مؤنث من الفعل استدام، وفي معجم اللغة العربية المعاصر استدام الشيء يعني استمر وثبت ودام، كما يعني استدام الشيء أي طلب استمراره، كأن يقال استدام لفلان الخير أي طلب استمراره.[xxiv]

وفي قاموس كامبريدج، عُرفت الاستدامة Sustainability على أنها القدرة على الاستمرار على مستوى معين لفترة من الزمن،[xxv] اتفق معه قاموس أوكسفورد Oxford dictionary حيث عرف الاستدامة على أنها القابلية للاستمرار لمدة طويلة.[xxvi]

إذاً فقد اتفقت اللغتان على أن الاستدامة تشير إلى الاستمرار والثبات والدوام لفترة طويلة من الزمن.

بالتالي، فالتنمية المستدامة لغةً، تعنى القدرة على إدامة عملية الزيادة والارتقاء والتطوير لمدة طويلة من الزمن.

انطلاقًا من المسارين الموضوعي والنظري، ومن التعريفات اللغوية التي تناولتها الورقة، وحيث تمثل التنمية المستدامة ذروة التطور العقلي والعملي للعملية التنموية، أصبحت ترتبط بجميع مناحي الحياة التي يُرجى بقاؤها والحيلولة دون تدهورها لأطول فترة ممكنة، والتي بُنيت على ركائز أساسية وهي (الاقتصاد – المجتمع – البيئة).[xxvii]

بالتالي، تُعرف التنمية المستدامة اصطلاحًا على أنها، تلبية احتياجات الحاضر، بدون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتها الخاصة،[xxviii] كأول تعريف وكأكثر التعريفات المستخدمة، والتي وضعتها لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧.

ويُلاحظ من هذا التعريف التركيز على ربط التنمية الاقتصادية بالحفاظ على البيئة، نظرًا لأن اللجنة المسئولة عن صياغته كانت معنية بالبيئة والاستراتيجيات البيئية للمجتمع الدولي بشكل أساسي، وكانت تعالج مسألة تدهور النظم البيئية بسبب التلوث الناتج من عمليات التصنيع؛ فألمح التعريف إلى أن هناك قدرات للجيل الحاضر تستدعي استهلاك قدر معين من الموارد، لابد أن يتم استهلاكه بشكل يحفظ حق الأجيال المستقبلة في تلك الموارد، وبشكل لا يدمر صلاحية البيئة للأجيال القادمة.

ولكن مع الخلافات البيئية التي ظهرت بين الدول الغنية والفقيرة، وقلق الدول الفقيرة حول عدم قدرتها في استغلال الموارد اللازمة للحاقها بركب الدول المتقدمة صناعيًا، طُور المفهوم باعتباره نقطة تجمع مهمة للباحثين وللرغبات السياسية، ولكن في نفس الوقت تقلص التركيز على احتياجات التنمية للأجيال الحالية والقادمة، في مقابل التركيز على جوانب أكثر عمومية وشمولية متمثلة في الربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.[xxix]

وفي سبتمبر عام ٢٠٠٠، أخذ الفكر الشامل للتنمية المستدامة دفعة، عندما التقى ١٨٩ من قادة الدول أعضاء الأمم المتحدة، لصياغة أهداف التنمية المستدامة خلال خمسة عشر عام، تحت اسم "الأهداف الإنمائية للألفية"، حيث انتقلوا من نطاق

التعريف النظري إلى التعريف الإجرائي، بصياغة ثمانية أهداف، تشمل الجوانب الاجتماعية المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع والحفاظ على صحة الأمهات وحياتهم مع أطفالهم ومكافحة الأمراض الرئيسية وضمان تحقيق التعليم الابتدائي العالمي، والجوانب البيئية لضمان الاستدامة البيئية، والجوانب الاقتصادية والمؤسسية المتعلقة بالشراكة ومعالجة احتياجات الدول النامية المختلفة.[xxx]

في سياق الأهداف الإنمائية يُلاحظ أن الجوانب الاجتماعية أخذت الحيز الأكبر من ناحية الكم، تليها الأهداف الاقتصادية، ثم الأهداف البيئية التي اندرجت تحت هدف وحيد وهو ضمان تحقيق الاستدامة البيئية.

وفي عام ٢٠١٥، أعلن أمين الأمم المتحدة العام السابق بان كي مون أن الأهداف الإنمائية للألفية قد انتهت، وأنه سيتم صياغة رؤية للتنمية المستدامة، وفي نفس العام انطلقت خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، كخطة عمل لتنمية كوكب الأرض المستدامة، حاولت البناء على النجاحات التي حققها المجتمع الدولي في الخطة الألفية، والانتهاء مما لم يتحقق فيها؛ فركزت على الدول الأقل نموا وتحقيق الوصول للفئات الأكثر احتياجًا.[xxxi]

بذلك وصل المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة إلى ذروتها، بتعريفه إياها على أنها العملية المنوط بها تحقيق سبعة عشر هدفًا، وهي التي تضمن تحقيق ازدهار اجتماعي واقتصادي، واستدامة بيئية، وتُعرض كالتالي: [xxxii]

	الهدف	الطبيعة	
١	القضاء على الفقر	اجتماعي	اقتصادي (بدرجة أقل)
٢	القضاء على الجوع	اجتماعي	اقتصادي (بدرجة أقل)
٣	الصحة الجيدة والرفاه	اجتماعي	
٤	التعليم الجيد	اجتماعي	

٥	المساواة بين الجنسين	اجتماعي	
٦	المياه النظيفة والنظافة الصحية	بيئي	اجتماعي
٧	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	اقتصادي	بيئي
٨	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	اقتصادي	اجتماعي (بدرجة أقل)
٩	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	اقتصادي	
١٠	الحد من عدم المساواة	اجتماعي	اقتصادي
١١	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	اقتصادي	بيئي
١٢	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	اقتصادي	بيئي
١٣	العمل المناخي	بيئي	
١٤	الحياة تحت الماء	بيئي	
١٥	الحياة في البر	بيئي	
١٦	السلام والعدل والمؤسسات القوية	مؤسسي	
١٧	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	مؤسسي	اقتصادي

* الجدول من إعداد الباحث.

حدد الجدول السابق طبيعة كل هدف بناء على نوعية المؤشرات المباشرة التي ستتأثر بتحقيقه؛ ومع ذلك يجدر الإشارة إلى أن كل هدف من السبعة عشر لا يقتصر على طبيعة واحدة أو اثنين فقط كما هو موضح بالجدول، فتلك الطبيعة مبينة بالأثر

المباشر لمؤشراتها، لكن الحقيقة أن لكل هدف طبيعة شاملة نتيجة لأن تلك الأهداف بعد تبلورها تميزت بالتكامل بين الطبائع الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية.

ب- أبعاد التنمية المستدامة:

ولفهم أعمق للتنمية المستدامة، ذات الطبائع المعقدة والمتداخلة، تتناول الورقة أبعادها وخصائصها؛ **وفيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة**، فتنقسم إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأربعة أبعاد فرعية، وهي الأبعاد المؤسسية والتكنولوجية والمعيارية والنظمية، تُعرف التنمية المستدامة على أنها التقاطعات بينهم، ويُقاس من خلالهما مدى تحققها، كالتالي:[xxxiii]

أولا- الأبعاد الرئيسية: وتعتبر رئيسية لأنها المنطلقات التي اتخذها الباحثين لصياغة وبلورة مفهوم التنمية المستدامة بشكل مباشر، وهي:

١. **البعد الاقتصادي:** تسلم العديد من الدراسات أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين النمو الاقتصادي، والانبعاثات الكربونية المهددة للمناخ والبيئة؛ ولكن اهتمام التنمية المستدامة بالبيئة، لا يعني إهمال أبسط المفاهيم الاقتصادية للنمو.[xxxiv]

فالجانب الاقتصادي محوري لإحداث عملية تنموية، وللحفاظ عليها أكبر فترة ممكنة؛ فمن غير المقبول من وجهة نظر الورقة أن يتخلى دعاة التنمية المستدامة عن إحداث مكاسب وتنمية للموارد الاقتصادية، فالهدف الأساسي للتنمية المستدامة يتفق تمامًا مع الهدف الأساسي للاقتصاد ، وهو إدارة الموارد الاقتصادية المحدودة بشكل يضمن تلبية أكبر قدر من رغبات البشر، وبما يحقق رفاهيتهم، ويضمن تنمية دخولهم الحقيقية؛ غير أن المفاهيم الاقتصادية في بدايتها لم تراع الجوانب الأخرى للتنمية مثل الجوانب الاجتماعية والبيئية والمؤسسية...، وهو تتلافاه التنمية المستدامة.

٢. **البعد البيئي:** انطلاقًا من الإشكالية بين التنمية والحفاظ على البيئة، نشأت أساسًا التنمية المستدامة، التي تحاول أن تضمن تحقيق أكبر

قدر من معدلات النمو الاقتصادي، في نفس الوقت إدارة الموارد الاقتصادية والطبيعية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف التنموية والحفاظ على البيئة وعناصرها (المياه والهواء والتربة)، ومواردها للأجيال القادمة.

٣. **البعد الاجتماعي:** يُركز البعد الاجتماعي على تنمية علاقة الفرد بالمجتمع المحيط به بشكل أساسي، وأهم عامل في تحقيق هذا النوع من التنمية هو ضمان العدالة الاجتماعية، التي تؤدي إلى حصول الفرد على قدر من المساواة والصحة والتعليم والمشاركة السياسية والعمل اللائق... إلخ.[xxxv]

ذلك أن العدالة الاجتماعية تضمن شعور الفرد بالانتماء والولاء تجاه مجتمعه، وتضمن توثيق علاقة الفرد بمجتمعه، الأمر الذي يساعد المجتمع على دفع العلمية التنموية لأبعد مستوى ممكن، وتحافظ عليها من الاضطرابات الممكن حدوثها إذا كان هناك مشكلات في علاقات بعض الأفراد بمجتمعهم.

ثانيًا- الأبعاد الفرعية: وتعتبر فرعية لأنها انبثقت فيما بعد صياغة مفاهيم التنمية المستدامة، فكانت تابعة للأبعاد الرئيسية والمباشرة، ولا تقل عنها أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي:[xxxvi]

أ- **البعد المؤسسي:** إن كانت التنمية المستدامة هي التكامل بين الأبعاد الرئيسية الثلاث الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فالمسئول عن تحقيق هذا التكامل هي المؤسسات بالدولة، فهي تمثل بالأساس دور الدولة في العملية التنموية.

فهي الناظم والصائغ للاستراتيجيات والسياسات التي تضمن تحقيق التكامل بين تلك الأبعاد، والترابط العضوي بينها وبين الفاعلين في الدولة من سلطات رسمية ثلاث، وقطاع خاص، ومجتمع

مدني...، كما أنها تزيد من هذا الترابط ببناء روابط بين تلك الفواعل المحلية وغيرها الدولية، وتسعى لربط وضع الأبعاد الثلاث بنظرائها على المستوى الدولي.

ب- **البعد التكنولوجي:** ارتبطت التكنولوجيا بوصفها قوة دفع للاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية الأولى، صاحب هذا الارتباط أثار سلبية جانبية نتيجة لتطور وسائل المواصلات ومحركات الاحتراق واختراع الكهرباء وحتى الطاقة النووية... جميعها تطورات ساهمت في رفع معدلات الانبعاثات الكربونية، وتدمير البيئة والغابات والتربة والمياه وانتشار الملوثات.

فطن الباحثون إلى أهمية التكنولوجيا رغم تلك الآثار السلبية، وأنه لتحقيق التنمية المستدامة بحق لن يكون من الصواب التخلي عن التكنولوجيا، وإنما استخدامها لتحقيق أكبر دفعة ممكنة في العملية التنموية، فيتم الاستثمار في البحث العلمي للوصول إلى أفضل الطرق لإدارة الموارد بكفاءة لتعظيم الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للمجتمعات، وللانتقال من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الأخرى المتجددة، وإطالة أمد تلك غير المتجددة لأطول فترة ممكنة؛ ومحاولة عكس الآثار السلبية التي تحققك في الماضي.

ج- **البعد المعياري:** ترسم التنمية المستدامة صورة أخلاقية للعالم، صورة تسعى لتحقيق الرفاهية للجميع، وضمان وصول جميع أهداف التنمية ومستهدفاتها إلى كل فرد في العالم.

الجانب الأخلاقي الآخر لهذا البعد هو محاولة التغلب عن الطبيعة المقايضية المنطقية للتنمية، المبنية على أساس مقابل الفرصة البديلة، فتحقيق النمو الاقتصادي في البداية ارتبط بتحقيق أثار سلبية

على البيئة، وتحقيق الثروات قديمًا ارتبط بامتصاص ثروات الآخر؛ جميع تلك الآثار الجانبية تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق نموذج من التآزر يضمن الاختيار ما بين الفرص والفرص البديلة، انطلاقًا من تحقيق الكفاءة والإنصاف.

د- **البعد النظمي:** تسعى التنمية المستدامة لأن تصبح نظامًا متكامل ومعقد من التفاعلات بين عناصره الموضوعية والمادية (الاقتصاد – المجتمع – البيئة – المؤسسات الوطنية والدولية المختلفة – التكنولوجيا – المعايير....)، سعيًا لأن يكون هذا النظام أكبر من مكوناته المتفاعلة معًا والتي تؤثر على بعضها البعض.

ج. خصائص التنمية المستدامة:

أما بالنسبة لخصائص التنمية المستدامة، فيمكن تقسيم تلك الخصائص إلى نوعين رئيسيين، وهما (الخصائص الجوهرية، والخصائص النوعية): [xxxvii]

أولاً- الخصائص الجوهرية: وهي مجموعة الصفات العامة التي تتسم بها العملية التنموية حتى يمكن وصفها بالتنمية المستدامة، بالإضافة لكون تلك الصفات محورية في تطور مفهوم التنمية، وهي التي تمكننا من التمييز بين العملية التنموية إن كانت أقصى ما توصل إليه الجهد البشري "التنمية المستدامة"، أو نمط متأخر من التنمية؛ بالإضافة لكونها تمثل فارق أساسي بين أهداف التنمية المستدامة SDGs، وأهداف الألفية MDGs.

ولا يعني إغفال أحد الفاعلين على العملية التنموية لأحد هذه الخصائص، أن التنمية المستدامة يمكن أن تُجرد منها، ولكنه يعني أن تحقيقه لأهدافها لن يكون كاملاً وستقل كفاءته بنفس قدر إغفاله لخصيصة معينة.

وفيما يلي عرض لتلك الخصائص:

١- الشمولية Comprehensive: برز مفهوم التنمية مركزًا على أهداف وأدوات تخص المجال الاقتصادي فقط، ثم تطور ليعالج المجالين

الاجتماعي والبيئي بجانب تركيزه على الاقتصاد؛ ولكن مع استمرار تطوره ظل نطاقه يتسع ليركز على مضامين المجالات الاجتماعية والبيئية، وكذلك ليجعل من حدوده مرنة قادرة على استيعاب أي نطاق آخر كالمجال المؤسسي والسياسي والمجال التكنولوجي والمجال الثقافي، ليجعل من جميع تلك المجالات أدوات لتحقيق مفهوم التنمية.[xxxviii]

بيد أن الشمولية لا تقف أما النطاقات الموضوعية للعملية التنموية، لكنها أيضًا تضم الفاعلين المختلفين، فبينما ركزت قديمًا الدول الرأسمالية على دور القطاع الخاص في تحمل عبء التنمية، وبينما ركزت الدول الاشتراكية على دور الدولة في تحمل عبء التنمية، تحاول التنمية المستدامة احتواء جميع الفاعلين التقليديين للعملية التنموية وغير التقليديين، فهي تهتم بالأفراد سواء كانوا مساهمين في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو لا، وتهتم بالدول وبالفاعلين الدوليين وبالمجتمع المدني، فهي لا تستبعد دور أي فاعل في المساهمة في العملية التنموية.[xxxix]

٢- التكاملية Integrity: مع اتساع النطاق بشكل غير مسبوق، ومع الطموح الذي اتسمت به الأمم المتحدة، والنضج في الوعي بأن المضي قدمًا في تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة يؤثر إيجابًا في مجموعة من الأهداف الأخرى؛ فعلى سبيل المثال الاعتماد على الطاقة الشمسية في إنارة طرق أرياف بيروت ساعدت في تمكين المرأة عندما سمحت لها بالشعور بالأمان عند العودة من العمل في ساعات الليل، وكذلك ساهمت في تعزيز الناتج الاقتصادي وإقامة الفصول الليلية في المدارس، فخطوة في تحقيق الهدف السابع (طاقة نظيفة بأسعار معقولة) ساعدت في تحقيق تقدم في أربعة أهداف أخرى (تعليم جيد، ومساواة بين الجنسين، وعمل لائق ونمو اقتصادي، والحد من عدم المساواة).[xl]

الأمر الذي يجعل من التحرك بشكل متكامل ومتناسق يجعل من مخرجات العملية التنموية أكبر من مجموع مدخلاتها، هذا الإدراك ميز التنمية المستدامة بحيث لا يمكن معالجة هدف أو مجال دون التطرق إلى التعقيدات التي يتأثر بها باقي الأهداف والمجالات، ما جعل العملية التنموية منظومة معقدة جدًا، ولكنها متكاملة ومتسقة.[xli]

٣- الاستمرارية Continuity: انعكاسها من تسميتها بالتنمية المستدامة، فمسألة الاستدامة أي الاستمرار أطول فترة ممكنة، تعتبر خصيصة جوهرية، والتي تنعكس على ثلاثة مستويات، وهي: استمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، فرغم وجود حد زمني لأجندة التنمية المستدامة وهو عام ٢٠٣٠، لكن مفهوم التنمية المستدامة يقتضي ديمومة الجهد التنموي.[xlii]

وانعكاسًا من استمرارية العمل، ينطلق المستوى الثاني، وهو الاستمرارية في حصد نتاج المجهود المبذول على عملية التنمية؛ وهو مستوى طموح يحاول التغلب على مبدأ محدودية الموارد، ويسعي لتنميتها بأكبر قدر ممكن، لتقترب إلى اللامحدودية.

بينما ينطلق المستوى الثالث من الأساس الذي برزت منه فكرة التنمية المستدامة من الأساس، وهو الحفاظ على البيئة والموارد من النفاد، أي استمرار الحياة والنظام بشكل عام دون أن تشكل العملية التنموية خطرًا على هذا الاستمرار.[xliii]

٤- العالمية Universality: ركزت الأهداف الألفية MDGs التي حلت محلها أهداف التنمية المستدامة SDGs على معالجة الفقر المدقع، الأمر الذي وجه الباحثين والمفكرين نحو الدول الفقيرة والنامية، واقترب إلى العملية التنموية من منظور المانح-المتلقي؛ ولكن مع المنظور الواسع

الذي اتخذته التنمية المستدامة، كانت الرؤية طموحة لتعالج المسائل التنموية حتى داخل الدول المتقدمة، فحتى في أكثر الدول تقدمًا تحتوي على معدلات معينة من الفقر.[xliv]

ولم تتوقف عالمية التنمية المستدامة عند الفقر فقط، فمن جهة سعت الأمم المتحدة إلى توحيد مضامين العملية التنمية Content، ومن جهة أخرى سعت إلى ربط واسع بين جميع الفاعلين التنمويين على المستوى العالمي لضمان تضافر الجهود وتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة، عن طريق ضمان تبادل المعلومات الضرورية حول التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى تجاوز مقايضة المجتمعات الفقيرة في ضرورة الاختيار بين النمو والبيئة بمساعدة الدول الأخرى الأكثر نموًا، وتنمية موارد الدول الفقيرة لتنعكس على التنمية المستدامة التي تخص العالم أجمع وليس على دولة أو مجتمع واحد.[xlv]

٥- التحويلية Transformative: جاءت الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة المعنية بإقرار التنمية المستدامة كأجندة العالم حتى ٢٠٣٠، بعنوان Transforming our world. وهذا على عكس ما تناولته الورقة، بأن التنمية دائمًا ما توحي بمضاعفة القيم والموارد بشكل عام؛ فالتنمية المستدامة تقوم على فلسفة مختلفة وهو إدراك أن التنمية لا تعني المضاعفة، ولكن معالجة بعض القيم والموارد لتصبح قادرة على الاستمرار ذاتها، أو لتصبح قادرة على المحافظة على الإنتاج بشكل مستدام ومستمر، ولتصبح كذلك قادرة على الحفاظ على باقي القيم والموارد في البيئة المحيطة بالإنسان بشكل مستدام ومستمر؛ هذه المعالجة قد تكون مضاعفة تقليدية، أو قد تكون تحويل القيمة أو المورد من غير مستدام، إلى مستدام.[xlvi]

رسخت هذه الفلسفة قناعة مفادها أن المسارات التنموية الحالية غير قادرة على تحقيق تنمية قادرة على الاستمرار بشكل مستدام، فضلاً عن كونها غير قادرة على الحفاظ على النظم الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن البيئية. فرُغم أن تأثير المسارات الحالية على النظام البيئي مفهوم في تدميره من خلال الإنتاج غير المسؤول وكثرة الانبعاثات الكربونية، ولكنه كذلك له أثار سلبية على النظامين الاقتصادي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال التقاسم غير العادل للقيم والموارد قد يُحدث اضطرابات تؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي وتعطيل المناخ الاقتصادي بالتبعية.[xlvii]

٦- الأهداف الصفرية Zero based goals: حاولت الأمم المتحدة أن تضع معيارًا واحدًا يُمكن أن تتجه جميع الدول نحوه، وكان هذا المعيار هو الأساس الصفري في تحقيق الأهداف؛ مثل تحقيق: صفر فقر، صفر جوع، صفر عنف، صفر انبعاث كربوني... إلخ، ويُقاس مدى نجاح الدول بمدى اقترابها من هذا الصفر.[xlviii]

ساعد هذا التوجه في تعزيز الخصيصة العالمية للتنمية المستدامة، بكون الأهداف ترتبط بجميع الدول والفاعلين الدوليين في العالم من جهة، ومن جهة أخرى دفع طموح المجتمعات لأبعد حد، خصوصًا بعد تجربة الأهداف الإنمائية التي اعتبرتها الأمم المتحدة خطوة على طريق إنهاء الفقر والجوع، شجعت الدول في أن تتبنى الأجزاء السهلة من مسارات تحقيق الأهداف الإنمائية أولاً؛ لذلك حاولت حشد أكبر قدر ممكن من الزخم للوصول إلى المعيار الصفري.[xlix]

ثانيًا- الخصائص النوعية: وهي مجموعة الصفات التي ترتبط بأحد أبعاد وجوانب التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، والفصل بينها وبين الخصائص العامة مجرد فصل تحليلي. فالتمييز بين الخصائص النوعية والعامة، يُساعد على إدراك توجهات وسياسات الفاعلين وأولوياتهم اهتماماتهم وبالتالي تعكس

تحدياتها؛ فعلى سبيل المثال عجز دول في توفير المساواة والعدالة في توزيع الفرص والموارد المتاحة والتي هي محور خصيصة العدالة الاجتماعية، يمثل تحديًا في الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة لتلك الدولة، وبالتالي يستلزم تعزيز هذا الجانب لتحقيق كفاءة أكبر للعملية التنموية.

مما سبق، يُمكن تقسيم الخصائص النوعية، كالتالي:

أ- الخصائص المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية:

١. التمويل، ويعتبر خصيصة متعددة الأبعاد، فمن جهة، هي العامل الدافع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المختلفة، وأحد أهم المؤشرات على مدى التقدم في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة؛ فالإنفاق على الأبعاد الاجتماعية والبيئية المختلفة، وحتى تطوير القدرات الاقتصادية، يتطلب حشد تمويل مناسب. ومن جهة أخرى، يُمثل التمويل أحد أهم المحفزات للدول النامية للتقيد بأهداف التنمية المستدامة، وتبنيها؛ وكذلك أداة مساومة للدول النامية، لحشد تمويل أجندتها التنموية بمساعدة الدول المتقدمة، في سبيل الالتزام بخطط التنمية المستدامة، وخصوصًا الجزء الخاص بالعمل المناخي والحفاظ على البيئة.[1]

٢. الاقتصاد البيئي، ورُغم أنها نظريًا يمكن أن يتم تضمينها في إطار الخصائص ذات البعد البيئي للتنمية المستدامة؛ إلا أنها بشكل أكبر تُضمن في الإطار الاقتصادي، لأنها البيئة في هذا السياق هي متغير تابع، التي ستتأثر بتبني أنشطة تولد عوائد اقتصادية بشكل لا يضر البيئة.

بشكل عام، فالاقتصاد البيئي يعترف بأن هناك حدود على الموارد، ولا يقف كثيرًا أمام النظرة الكلاسيكية للاقتصاد باعتباره توزيع كفء للموارد، والتي ستنفد بشكل أو بآخر؛ وإنما يعتمد على التكنولوجيا في توليد قيم اقتصادية بشكل يساعد على إدامة الموارد

أكبر وقت ممكن من جهة، ومن جهة أخرى يعالج مسألة تفضيلات الأفراد التي تدفعهم إلى اتخاذ سلوكيات قد تهدر أو تديم تلك الموارد.[li]

٣. القيمة الاقتصادية، لا تتوقع الورقة أن تقتنع دولة أو أفرادها تبني عملية مثل التنمية المستدامة دون عوائد جذابة، ورُغم أهمية ونُبل الحفاظ على موارد كوكبنا للأجيال القادمة وجعله صالح للحياة، إلا أنها ليست بالضرورة العامل الأكثر جذبًا للأفراد والدول خصوصًا الفقيرة منها.

لذلك، تتعالج الورقة بشكل واقعي التنمية المستدامة، على أن أحد خصائصها المهمة هي توليد قيم اقتصادية حقيقية قادرة على أن تجذب اهتمام الأفراد والدول الأكثر فقرًا.

ب-الخصائص المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية:

١. العدالة الاجتماعية، في أبسط تعريف لها، هي ضمان وصول جميع أفراد المجتمع إلى فرص ومزايا تشبع حاجات معينة، كالوصول لخدمات الصحة والتعليم أو القدرة على تقلد مناصب سياسية محددة.

ورُغم الطابع الأخلاقي الذي يغلب على هذا المفهوم الهادف إلى تقليل الفجوات بين طبقات المجتمع، إلا أن له انعكاسات ملموسة على عملية التنمية المستدامة، فالوصول إلى تلك الفرص مثل فرص التعليم والصحة يساعد في تعزيز المورد البشري القادر على توليد قيمة اقتصادية، ما ينعش الاقتصاد والأسواق من جهة، ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من جهة أخرى؛ ويعزز هذا الاتجاه قدرة الأفراد على الوصول إلى المؤسسات السياسية المختلفة.[lii]

٢. الاستدامة الاجتماعية، ظهر المصطلح استجابةً إلى غلبة المناقشات البيئية والاقتصادية عند صياغة أجندة التنمية المستدامة، ويعني بالعوامل التي تساعد المجتمع على الارتقاء بجودة ظروفه المعيشية.

وهناك ثلاثة عناصر للاستدامة الاجتماعية، وهي:[liii]

- البنية التحتية اللائقة من مدارس ومستشفيات ومنازل بأسعار معقولة وغيرها من وسائل الراحة لتسهيل معيشة وإنتاج الفرد.
- الحياة الثقافية، وتعني خصوصًا بالقدرة على تقبل الاختلاف في خلفية جميع الأفراد لبعضهم البعض داخل المجتمع.
- القدرة على التأثير، بتوفير قنوات معينة يتمكن بها أفراد المجتمع بالتعبير عن آرائهم، واحتياجاتهم.

ج– الخصائص المرتبطة بالأبعاد البيئية:

١. حماية البيئة، انطلقت التنمية المستدامة في مفهومها الحديث من الحفاظ على البيئة، لذلك قد يكون هذا الارتباط والتشابك بديهي؛ يتعقد هذا التشابك عندما تكون هذه الخصيصة أحد أهم الأهداف في نفس الوقت.[liv]

فإن البيئة هي الإطار الذي تتم فيه عملية التنمية، وإذا تجاهلت – العملية التنموية– حمايتها، وأدت إلى تدميرها، فقد فُرغت التنمية من مضمونها لأنها هدمت بنفسها المحيط الذي تنشط فيه.[lv]

٢. تحسين جودة الحياة، اختلفت الزوايا التي عرف من خلالها الباحثين جودة الحياة، ولكن في أبسط تعريف لها تُعرف على أنها "رضا أو سعادة الأفراد بالحياة والبيئة المحيطة".[lvi]

انطلاقًا من التعريف، فتحقيق رضا الفرد وسعادته، يتطلب تلبية احتياجاته، مثل الصحة، والمساواة، والأمان: فالتنمية المستدامة

تهتم بالقضاء على الجوع وتحسين الزراعة والغذاء وإتاحة المياه والتغير المناخي، وغيرها من المساعي التي تصب في تعزيز صحة البشر بشكل متساوي وآمن.[lvii]

الخاتمة:

انطلقت الورقة في دراستها لظاهرة التنمية المستدامة، بوصفها مجال بيني، تتبع جهودها النظرية من مجال المعرفة الاقتصادية، محاولة بناء إطار نظري يُناسب باحثي العلوم السياسية؛ وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي بالأساس، لتستخلص تطور النظرية من منظور علم السياسة، وكذلك كيف يمكن التمييز بين الجهود التنموية في إطار التنمية المستدامة وغيرها من الجهود التنموية الأخرى. فبالنسبة للمحور الأول وهو تطور النظرية من منظور علم السياسية فمن خلال تتبع تطور الظاهرة عبر مسارين، الأول وهو المسار الموضوعي الذي تناول موضوع التنمية بالنسبة للدول منذ كان نموًا وتلقائيًا، وتطور هذا المسار إلى مواضيع جودة حياة البشر، وحتى البيئة، أما المسار الثاني فقد تناول تطور النظريات الخاصة بالتنمية المستدامة منذ كانت نظريات اقتصادية متواضعة مرتبطة بالتحديث، وصولاً إلى نظريات العولمة المعقدة، كلا المسارين يضعان الأدوار السياسية للدولة كأساس جوهري للتنمية وتطورها، حتى وصلت إلى مرحلة التنمية المستدامة والتي تعتبر ذروة المجهود البشري على الإطلاق في مجال التنمية.

أما المحور الثاني، فحاول أن يميز بين ظاهرة التنمية المستدامة، وغيرها من الجهود التنموية، فتناول أبعاد أكثر شمولاً من الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ليضيف لها أبعادًا مؤسسية وتكنولوجية ونظمية ومعيارية، بما يتناسب مع طبيعة الأدوات التي يمتلكها باحث العلوم السياسية؛ وفيما يتعلق بخصائصها، حاولت الورقة تصنيف تلك الخصائص إلى جوهرية لابد من توافرها في أي مجهود تنموي ليستقيم وصفها بجهود التنمية المستدامة، وكذلك إلى خصائص نوعية ترتبط ببعض الصفات التي تمتاز بها ظاهرة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد الشاملة التي تم تناولها.

الهوامش:

[i] Garrett Hardin, "*The feast of Malthus: Living with limits*." The social contract press, (Spring, 1998). P. 181.

[ii] Justice Menash, "*Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action.*" Cogent social science journal, Vol. 5, No. 1, (2019). PP. 6-8.

[iii] O.P. Dwivedi, Renu Khator, Jorge Nef, "*Managing development in a global context*." Palgrave macmillan, (2007). P. 18.

[iv] Nancy H. Chau, Ravi Kanbur, "Towards a new enlightenment? A transcendent decade: *The past, present and future of economic development.*", Eleventh title in the annual BBVA OpenMind series (2019). PP. 311-317.

[v] Committee for the study of the future of public health, "*The future of public health.*" Institute of medicine (US). https://2u.pw/iVUYi

[vi] Jim Carl, "*Industrialization and public education: social cohesion and social stratification*." In Robert Cowen, and Andreas M. Kazamias, "*International handbook of comparative education.*" Springer Dordrecht, (2009). PP 503-518.

[vii] محمد فتحي عبد الغني، "*تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر.*" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد (٥٠)، عدد (٢). ص ص ٤١٣ – ٤١٥.

[*] دكتورة نانسي شو أستاذة الاقتصاد التطبيقي والسياسات بمدرسة جونسون للاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة كرونل Cornell University بالولايات المتحدة الأمريكية.

[viii] Nancy H. Chu, Op. cit. PP. 311-317.

[*] Giovanni Efrain Reyes أستاذ مشارك Associate Professor في كلية الإدارة School of management بجامعة ديل روساريو Del Rosario university بإسبانيا، الحاصل الدكتوراة في الاقتصاد السياسي الدولي من جامعة بيتسبرغ Pittsburgh university الأمريكية، والمتخصص

في مجال سياسات التنمية، وله مؤلفات عديدة تناولت جوانب عديدة للتنمية في الدول النامية خصوصًا أمريكا اللاتينية.

[ix] Giovanni E. Reyes, "*Four main theories of development: modernization, dependency, world system, and globalization.*" Critical magazine of social and legal sciences, Vol. 4, No. 2, (2001). PP. 117-139.

[x] Walt W. Rostow, "*The stages of economic growth.*" Blackwell publishing on behalf of the Economic history society. Vol. 12, No. 1, (1959). PP 1-16.

[xi] راجع على سبيل المثال:

- Elbaki Hermassi, "*Changing patterns in research on the third world.*" Annual review of sociology, Vol. 4, No. 1, (1978). PP 240-241.

[xii] Wesley M. Shrum, "*Science and development.*" International encyclopedia of the social and behavioral sciences, (2001). P. 13609.

[xiii] Giovanni E. Reyes, Op. Cit. PP 4-6.

[xiv] Alvin Y. So, "*Social change and development: modernization, dependency, and world-system theories.*" Sage publications, 3rd edition, (1991). PP 170-171.

[xv] Giovanni E. Reyes, Op. Cit. PP 8-9.

[xvi] Ibid. PP 10-11.

[xvii] Ibid. 10-11.

[xviii] Rachel Emas, "The concept of sustainable development: definition and defining principles." *Official website for sustainable development by United Nations*. PP. 1-3.

[xix] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، *أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد (محقق)*، **القاموس المحيط الحديث**. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨. ص ١٦٥٥.

[xx] محمد بن مكرم ابن منظور، عبد *الله علي الكبير وآخرون (محقق)*، **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠. ص ص ٤٥٥١-٤٥٥٢.

[xxi] مجمع اللغة العربية، مرجع سبق ذكره. ص ٩٥٦.

[xxii] Official website of Cambridge dictionary: https://2u.pw/AASbf

[xxiii] Official Website of Collins dictionary: https://2u.pw/zBSur

[xxiv] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصر**. القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨. ص ٧٩٠.

[xxv] Official website of Cambridge dictionary: https://2u.pw/sveCG

[xxvi] Official website of oxford dictionary: https://2u.pw/fo2Hq

[xxvii] الصفحة الرسمية لوزارة الطاقة والبنية التحتية – الإمارات العربية المتحدة: https://2u.pw/Uhvjx

[xxviii] Rebecca M. Kulik, "*Sustainable development.*" Encyclopedia Britannica, (September,2023). https://2u.pw/jLMyt

[xxix] محمد فتحي عبد الغني، مرجع سبق ذكره. ص ص ٤١٥ – ٤١٦.

[xxx] في ذلك، راجع:

- Official website of national democratic institute, "*The millennium development goals.*" https://2u.pw/nRFgt
- Official website of United Nations, "*Millennium development goals and beyond 2015.*" https://2u.pw/U7Oti

[xxxi] محمد فتحي عبد الغني، "مرجع سبق ذكره". ص ص ٤١٩ – ٤٢٠.

[xxxii] بخصوص أهداف التنمية المستدامة، يمكن الرجوع للصفحة الرسمية بالأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة: https://2u.pw/ypbjIsEx

[xxxiii] راجع:

- Pritee Sharma, & Kanak Singh, "*Sustainable development: Dimensions, Intersections and Knowledge Platform.*" **In** Rao Surampalli, et. Al (Eds.), "*Sustainability: Fundamentals and applications.*" John Wiley & Sons, Ltd., (2020). P. 47
- محمد فتحي عبد الغني، مرجع سبق ذكره. ص ص ٤٢٤ – ٤٣٦.

[xxxiv] راجع:

- Judyta Lubacha, "*The economic dimension of sustainable development.*" **In** Aneta Kuźniarska, Karolina Mania, & Monika Jedynak (Eds.), "*Organizing Sustainable development*" New York: Routledge, 1st edition, (2023). PP. 33 – 38.
- Pritee Sharma, & Kanak Singh, Op. cit.

[xxxv] راجع:

- محمد فتحي عبد الغني، مرجع سبق ذكره.
- Pritee Sharma, & Kanak Singh, Op. cit.

[xxxvi] بنت الورقة الأبعاد الفرعية على المجهود الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة بني سويف، في ورقته "تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر" مرجع سبق ذكره.

[xxxvii] لم تتناول أدبيات التنمية المستدامة تصنيفًا معينًا لخصائص التنمية المستدامة، كما أنها لم تتفق على عدد من الصفات التي تتميز بها هذه العملية.

[xxxviii] راجع على سبيل المثال: الموقع الرسمي لمنظمة التعليم السكاني، التنمية المستدامة في مواجهة أهداف الألفية:

- https://2u.pw/YO1J4

[xxxix] راجع على سبيل المثال الهدف الأخير من أهداف التنمية المستدامة، ومقاصده: الموقع الرسمي للأمم المتحدة، الهدف الـ١٧ (الشراكات).

- https://2u.pw/Mh5TT

[xl] راجع مساق قضايا العصر العالمي المقدم من خلال مجلس العلاقات الخارجية:

- The council on foreign relation (CFR), "*Global Era Issues (Module): development.*" New York, (September 2023). https://2u.pw/RAIxC

[xli] محمد فتحي عبد الغني، مرجع سبق ذكره. ص ص ٤٣٣ – ٤٣٥.

[xlii] United Nations General Assembly, "*Transforming our world: The 2030 Agenda for sustainable development.*" Resolution (A/RES/70/1), 21 October 2015. P P. 5/53 – 6/53. https://2u.pw/QYQpq

[xliii] Patricia Ikouta Mazza, "*Concepts of sustainable development; a literature review and a systematic framework for connecting the role of education with*

sustainable development goals (SDGs)." International Journal of humanities social science and education, vol. 8, no. 8, (August 2021). PP. 106-107.

[xliv] راجع:

- الموقع الرسمي لمنظمة التعليم السكاني، مرجع سبق ذكره.
- Graham Long, "*The idea of universality in the sustainable development goals.*" The Journal of Carnegie council for ethics in international affairs, vol. 29, no. 2, (2015). PP. 203-205.

[xlv] راجع:

- Ibid.
- محمد فتحي، مرجع سبق ذكره. ص ص. ٤٣٥-٤٣٦.
- Marek Ogryzek, "*The sustainable development paradigm.*" Geomatics and environmental engineering, vol. 17, no. 1, (2023). P. 8.

[xlvi] United Nations General Assembly, op. cit.

[xlvii] Sandra Diaz, et. Al, "*The global assessment report on biodiversity and ecosystem: Summery for policy makers.*" Intergovernmental science-policy platform on biodiversity and ecosystem services IPBES, (2019). pp. 14-15. https://2u.pw/XLfZ8

[xlviii] Graham Long, op. cit. pp. 212-213.

[xlix] Official website of the hunger project, "*MDGs to SDGs: Top 10 differences.*" https://2u.pw/ivpdE

[l] في ذلك راجع:

- Mattew Martin, and Jo Walker, "*Financing the sustainable development goals: lessons from government spending on the MDGs.*" Research report: Development finance international, Oxfam, (2015). Pp. 3-5.
- OECD, "*Bottlenecks to access sustainable development goals finance for developing countries.*" Paris: OCED, (2023). Pp. 7-8.

[li] Ahmed M. Hussen, "*Principles of environmental economics: Economics, ecology, and public policy*." London: Tylor & Francis e-library. (2005). PP 142 – 144.

[lii] Cristina Balaceanu, Diana Apostol, & Daniela Penu, "*Sustainability and social justice.*" Procedia-Social and behavioral sciences, Vol (62), (2012). PP 678 – 681.

[liii] استخلصت هذه العناصر من الأبعاد التي قام الباحث بقياس الاستدامة الاجتماعية من خلالها، في ذلك راجع:

- Saffron Woodcraft, "*Understanding and measuring social sustainability.*" Journal of Urban and regeneration & renewal, Vol. 8, No. 2, (Winter 2014-2015). PP 133 – 144.

[liv] Michaela Dina Stanescu, *"Goals for sustainable development and the environmental protection."* Romanian journal of ecology & environmental chemistry, Vol. 4, No. 2, (2022). P 60.

[lv] Shveta Uppal (Chief editor), *"Indian economic Development"*. India: National council of educational research and training, (2022). PP 163 – 165. https://2u.pw/F1IHY

[lvi] M M Yusoff, *"Improving the quality of life for sustainable development."* IOP Conference series: earth and environmental science, (2020). P 3.

[lvii] Luana Dandara, Gabriela Farias Asmus, & Sonia Regina da Cal Seixas, *"Quality of life and sustainable development."* Springer nature Switzerland: Encyclopedia of sustainability in higher education, (2019). PP 2 – 6.

قائمة المراجع

أولاً– المراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

١. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر. القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٢. محمد بن مكرم ابن منظور، عبد الله علي الكبير وآخرون (محقق)، لسان العرب. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

٣. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد (محقق)، القاموس المحيط الحديث. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨.

ب– الدوريات العلمية:

١. محمد فتحي عبد الغني، "تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر." المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد (٥٠)، عدد (٢).

ثانيًا– المراجع باللغة الإنجليزية:

A–Documents:

1. United Nations General Assembly, “Transforming our world: The 2030 Agenda for sustainable development.” Resolution (A/RES/70/1), 21 October 2015.

B–Books

1. Ahmed M. Hussen, “Principles of environmental economics: Economics, ecology, and public policy.” London: Tylor & Francis e–library. (2005).

2. Alvin Y. So, “Social change and development: modernization, dependency, and world-system theories.” Sage publications, 3rd edition, (1991).
3. Garrett Hardin, “The feast of Malthus: Living with limits.” The social contract press, (Spring, 1998).
4. Jim Carl, “Industrialization and public education: social cohesion and social stratification.” In Robert Cowen, and Andreas M. Kazamias, “International handbook of comparative education.” Springer Dordrecht, (2009).
5. Judyta Lubacha, “The economic dimension of sustainable development.” In Aneta Kuźniarska, Karolina Mania, & Monika Jedynak (Eds.), “Organizing Sustainable development” New York: Routledge, 1st edition, (2023).
6. Luana Dandara, Gabriela Farias Asmus, & Sonia Regina da Cal Seixas, “Quality of life and sustainable development.” Springer nature Switzerland: Encyclopedia of sustainability in higher education, (2019).
7. Nancy H. Chau, Ravi Kanbur, “Towards a new enlightenment? A transcendent decade: The past, present and future of economic development.”, Eleventh title in the annual BBVA OpenMind series (2019).
8. O.P. Dwivedi, Renu Khator, Jorge Nef, “Managing development in a global context.” Palgrave macmillan, (2007).

9. Pritee Sharma, & Kanak Singh, "Sustainable development: Dimensions, Intersections and Knowledge Platform." In Rao Surampalli, et. Al (Eds.), "Sustainability: Fundamentals and applications." John Wiley & Sons, Ltd., (2020).
10. Rachel Emas, "The concept of sustainable development: definition and defining principles." Official website for sustainable development by United Nations.
11. Rebecca M. Kulik, "Sustainable development." Encyclopedia Britannica, (September,2023).
12. Sandra Diaz, et. Al, "The global assessment report on biodiversity and ecosystem: Summery for policy makers." Intergovernmental science-policy platform on biodiversity and ecosystem services IPBES, (2019).
13. Shveta Uppal (Chief editor), "Indian economic Development". India: National council of educational research and training, (2022).
14. Wesley M. Shrum, "Science and development." International encyclopedia of the social and behavioral sciences, (2001).

C-Periodically:

1. Cristina Balaceanu, Diana Apostol, & Daniela Penu, "Sustainability and social justice." Procedia-Social and behavioral sciences, Vol (62), (2012).

2. Elbaki Hermassi, “Changing patterns in research on the third world.” Annual review of sociology, Vol. 4, No. 1, (1978).
3. Giovanni E. Reyes, “Four main theories of development: modernization, dependency, world system, and globalization.” Critical magazine of social and legal sciences, Vol. 4, No. 2, (2001).
4. Graham Long, “The idea of universality in the sustainable development goals.” The Journal of Carnegie council for ethics in international affairs, vol. 29, no. 2, (2015).
5. Justice Menash, “Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action.” Cogent social science journal, Vol. 5, No. 1, (2019).
6. Marek Ogryzek, “The sustainable development paradigm.” Geomatics and environmental engineering, vol. 17, no. 1, (2023).
7. Michaela Dina Stanescu, “Goals for sustainable development and the environmental protection.” Romanian journal of ecology & environmental chemistry, Vol. 4, No. 2, (2022).
8. Patricia Ikouta Mazza, “Concepts of sustainable development; a literature review and a systematic framework for connecting the role of education with

sustainable development goals (SDGs)." International Journal of humanities social science and education, vol. 8, no. 8, (August 2021).

9. Saffron Woodcraft, "Understanding and measuring social sustainability." Journal of Urban and regeneration & renewal, Vol. 8, No. 2, (Winter 2014-2015).
10. Walt W. Rostow, "The stages of economic growth." Blackwell publishing on behalf of the Economic history society. Vol. 12, No. 1, (1959).

D- Reports:

1. Committee for the study of the future of public health, "The future of public health." Institute of medicine (US).
2. M M Yusoff, "Improving the quality of life for sustainable development." IOP Conference series: earth and environmental science, (2020).
3. Mattew Martin, and Jo Walker, "Financing the sustainable development goals: lessons from government spending on the MDGs." Research report: Development finance international, Oxfam, (2015).
4. OECD, "Bottlenecks to access sustainable development goals finance for developing countries." Paris: OCED, (2023).

E- Official websites:

1. Official website of Cambridge dictionary: https://2u.pw/AASbf.
2. Official Website of Collins dictionary: https://2u.pw/zBSur.
3. Official website of ministry of energy and infrastructure UAE: https://2u.pw/Uhvjx.
4. Official website of national democratic institute, “The millennium development goals.” https://2u.pw/nRFgt.
5. Official website of oxford dictionary: https://2u.pw/fo2Hq.
6. Official website of Population education: https://2u.pw/YO1J4.
7. Official website of the hunger project, “MDGs to SDGs: Top 10 differences.” https://2u.pw/ivpdE.
8. Official website of United Nations SDGs: https://2u.pw/ypbjIsEx.
9. Official website of United Nations, “Millennium development goals and beyond 2015.” https://2u.pw/U7Oti.

F- Other:

1. The council on foreign relation (CFR), “Global Era Issues (**Module**): development.” New York, (September 2023).